

خطاب السيد الوزير الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أفتتح اليوم أشغال الدورة السادسة للمجلس الوطني للبيئة ، الذي نعتز به جميعا باعتباره آلية مؤسساتية للتشاور ولتعميق النقاش في مختلف القضايا البيئية ببلادنا، ولاقتراح الحلول والإجراءات الكفيلة لمواجهتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل دورات المجلس منذ إحداثه، (حيث كانت لي الفرصة أن أشرف على تأسيسه خلال تقدي مهام هذا القطاع الهام في بداية الثمانينات)، فرصة تلتئم فيه كل الفعاليات الوطنية، من إدارات عمومية وسلطات وجماعات محلية وخواص ومجتمع مدني وباحثين ومهتمين، للوقوف على الوضع البيئي ببلادنا وما تحقق من منجزات وأوراش في هذا المجال، وما هي التحديات التي يجب رفعها للرقي ببيئتنا لتستجيب للحاجيات الأساسية للمواطن المغربي ولرفع التحدي البيئي في مختلف جوانبه.

لقد عرفت التنمية الاقتصادية ببلادنا، وثيرة مرتفعة من خلال المشاريع والبرامج والأوراش التي أنجزت أو هي في طور الإنجاز وذلك في مختلف جهات المملكة. لكنها ما فتئت تخلف وراءها تحديات بيئية نتيجة الضغط المستمر على الأوساط والموارد الطبيعية .

أضف إلى ذلك تفاقم القضايا البيئية ذات البعد الكوني، كالتغيرات المناخية التي أصبحنا نلمس عن قرب تبعياتها وآثارها السلبية على بيئتنا ولا أدل على ذلك الظواهر القسوى التي تحدثها من جفاف وأعاصير تنتج عنها فيضانات مهولة. وهو ما عشناه هذه السنة. فلولا الحس المستقبلي لبلادنا من خلال تبني سياسة السدود التي نهجها المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ورفع من وثيرتها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده لكانت هذه الحوادث أكثر خطورة وتدميرا.

فالبعد البيئي كان حاضرا ولازال من أعلى مستويات القرار إلى الرأي العام الوطني بمختلف شرائحه. فالتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله تؤكد في كل مناسبة على حتمية الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي كعنصر أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. وقد شكلت

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضع أسسها صاحب الجلالة ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر والتهميش و الرقي بظروف وإطار عيش المواطنين من خلال النهوض بقضاياهم البيئية.

حضرات السيدات والسادة.

انطلاقا من هذه التوجيهات المولوية السامية ، اعتمدت الحكومة إستراتيجية بيئية نتوخى من خلالها الانتقال الفعلي من مقاربة التشخيص و التنظير والتحفيز إلى إنجاز البرامج والمشاريع الميدانية في نطاق إستراتيجية القرب خصوصا منها المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين. وهذا ما أكدنا عليه في التصريح الحكومي على أن الحكومة عازمة على جعل البيئة محورا رئيسياً في انشغالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحركاً جديداً في مجال الإبداع وخلق فرص الشغل.

إن الاتفاقيات الجهوية في مجال الماء والبيئة، التي وقعت مؤخرا، تحت رئاسة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، تجسد هذا التوجه باعتماد سياسة بيئة القرب، من منطلق إنجاز مشاريع ميدانية جهوية ومحلية بشراكة وتعاون مع كل الفعاليات وطنيا و جهويا ومحليا. وتهم عدة مجالات أخص بالذكر منها على سبيل المثال، مشاريع التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها ، وتدبير النفايات الصلبة والتخلص منها و تثمينها، والتأهيل البيئي للمدارس القروية والمساجد والكتاتيب القرآنية ، وكذا إنشاء مرصد جهوية للبيئة مما سيساعد المتدخلين المحليين على تتبع الوضع البيئي المحلي لتحديد الأولويات في السياسات البيئية المحلية التي يجب تبنيها، كما جاء في الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله خلال المؤتمر الإسلامي الثالث في أكتوبر 2008،

" فقد أحدثنا منذ التسعينات مرصدا وطنيا للبيئة يهدف تتبع الحالة البيئية ببلادنا. وإنما الآن بصدد إنشاء مرصد بيئية جهوية لمساعدة الجماعات المحلية

على برمجة مشاريعها، انطلاقاً من معطيات بيئية دقيقة، ويهدف تدعيم مبدأ
بيئة القرب".

في هذا الصدد نعتبر إنجاز هذه المبادرة رهين بانخراط كل الفاعلين في إطار
عمل تشاركي وتعبئة شاملة .

ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أنوه بالجهود التي تبذلها مؤسسة محمد السادس
لحماية البيئة، بتوجيهات من رئيستها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحساء، في
هذا المجال من خلال عدة مبادرات تسعى إلى خلق فضاء للعمل الجماعي
والتضامن وكذلك السهر على نشر مبادئ وثقافة التنمية المستدامة ببلادنا .

ولتحسين بلادنا من أي تجاوزات من شأنها المس بموروثنا البيئي، بذلت
الحكومة جهوداً كبرى في المجال القانوني بهدف تغطية الجوانب البيئية بالقوانين
الملائمة فبعد إصدار قوانين الهواء، استصلاح البيئة، والماء، وتدبير النفايات
المنزلية، ودراسات الآثار البيئية، فهناك مشاريع قوانين أخرى قيد الانجاز لتغطية
مجالات بيئية أخرى كالساحل والتربة و الضجيج وغيرها.

صحيح أن الترسنة القانونية متنوعة وتغطي جل القضايا البيئية، إلا أنه لا بد أن
تواكبها إجراءات اقتصادية لتأهيل المجال البيئي ببلادنا حتى يتسنى لنا مواكبة
وبكل فعالية التزاماتنا المرتبطة بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات واتفاقيات التبادل
الحر، وكذا تلك المتعلقة بمتطلبات الوضع المتقدم الذي حظي به المغرب في
إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي .

حضرات السيدات والسادة.

إن طرح موضوع الآليات الاقتصادية في هذه الدورة، يعتبر نقلة نوعية في
أشغال هذا المجلس، باعتبار أن المقاربة الاقتصادية لحل القضايا البيئية أصبحت
موضوع الساعة أمام ضخامتها وانعكاساتها المحتملة على اقتصاديات الدول
ومستوى نموها. ولذا وجب البحث عن أنجع الآليات وأكثرها فعالية لمواكبة
مختلف برامج حماية البيئة واستصلاحها وتثمينها.

إن تحقيق هذه البرامج ومواجهة كل أشكال التلوث والإيذيات والتأهيل البيئي للنسيج الصناعي ببلادنا ، يتطلب تعبئة موارد مالية هامة، وهي نقطة أساسية ستكبحون على دراستها في اجتماعكم هذا وذلك لاقتراح حلول ومقاربات عملية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الظرفية العالمية وانعكاساتها على المستوى الوطني .

صحيح أن كلفة تدهور البيئة تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني، إلا أن نجاح العمل الوقائي في مجال البيئة عن طريق اعتماد آليات منسجمة من شأنها المساهمة في الحفاظ على البيئة مما سيساهم بلا شك في الحد من ذلك تجنيب بلادنا لمصاريف إضافية من شأنها أن تخصص لمجالات أخرى كالصحة والقضاء على الفقر والاستثمار والتعليم وغيرها والتنمية البشرية بصفة عامة.

إننا لا ننطلق من فراغ، بل لدينا عدة إجراءات وآليات جبائية وتحفيزية تدعو الظرفية إلى إبرازها والبحث على سبل تعزيزها وتطويرها كما هو الشأن لصندوق مكافحة التلوث الصناعي الذي أحدث لتشجيع التأهيل البيئي للقطاع الصناعي والصناعة التقليدية حيث مافتى يواكب، بإمكانياته الذاتية، العديد من المؤسسات الصناعية ، وكذلك الصندوق الوطني للبيئة الذي سيلعب دورا أساسيا في حماية البيئة على المستوى الوطني من خلال تشجيع الإنتاج النظيف وتأهيل المجالات التي تعرف تدهورا بيئيا على مستوى كل جهات المملكة..

وإني اليوم لجد سعيد كذلك للمشاركة في تشجيع الخلق والإبداع في مجالات الحفاظ على البيئة ببلادنا عبر تسليم جائزة الحسن الثاني للبيئة برسم سنة 2008 والتي تسعى إلى تشجيع كل الأعمال والمبادرات الهادفة إلى تقوية الاهتمام بالمجال البيئي.

وفي الختام ، أمني أن تكفل أشغال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق وأن تتوج أعمالكم بمقترحات وتوصيات من شأنها أن تعزز العمل الحكومي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ببلادنا في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وخير ما أختم هذه الكلمة قوله تعالى في كتابه الحكيم: والأرض مددناها وألقينا
فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون، وجعلنا لكم فيها معاش ومن
لستم له برازقين. (س الحجر)

صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.